الجـــــــمهـوريـــــة الجـــــــزائـريـة الديمـــــــقـراطيـة الـشـــــــعبيـة

وزارة التـــــــعـليـم العـــــــالي و البـــــــحث العـــــلـمـــي

جـــــــــــــامعة أبي بكـــر بـلـقـايد – تـلمســـــــــــــان –

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في شعبة : العلوم المالية و المحاسبة

تخصص : محاسبة و جباية معمقة

من طـــــــــرف : بن جلطي رفيقة و لحمر نوارة

بعنـــــــــوان:

التسيير المالي و المحاسبي لميزانية الجماعات المحلية
- دراسة حالة ببلدية الرمشي -

نوقشت بتاريخ 2025/06/17 أمام لجنة المناقشة المكونة من :

السيد : بن لدغم محمد	الدرجة: أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	رئيسا
السيد : بن خالدي فضيل	الدرجة: أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مشرفا
السيد : بومدين حسين	الدرجة:أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية

2025 - 2024

السلام عليكم
ورحمة الله وبركاته

شكر وعرفات

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا

على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل المتواضع .

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ " بن خالدي فضيل" على ما قدمه

من نصائح و توجيهات قيمة في إتمام هذا العمل .

كما لا ننسى أن نشكر عمال إدارة كلية الاقتصاد و التسيير

على مد يد العون و المعاملة الحسنة و كل من ساعدنا

من قريب أو بعيد .

و في أخير نسأل الله العلي القدير أن يوفقنا لما يحبه و يرضاه .

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديا المرحومين

و اجعله صدقة جارية على روحهم الطاهرة , لكل من قرءه

و إستفاد منه , و إلى زوجي الذي ساندني

في طلب العلم , و إلى ابنائي وكل إخواتي وأخواتي كل واحد

باسمه و إلى كافة الأصدقاء و الأحباء و كل من يعرفني

من قريب أو بعيد .

و تركت ختام المسك لأستاذي الغالي " بن خالدي فضيل" الذي

ساعدني و وقف بجانبي في هذا العمل المتواضع

أقول لكم جميعا بارك الله فيكم و جزاكم الله خيرا

و أجرا عظيم إن شاء الله .

- لحمر نوارة –

إهداء

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات أهذي هذا العمل إلى :

روح والدي العزيز رحمه الله : إلى روحه التي لم تغادر

قلبي يوم , و الى والدتي الكريمة اطال الله في عمرها .

ثم إلى من كان سندي في كل خطوة إلى رفيق دربي "زوجي"

شكرا لك على دعمك للا محدود و صبرك و تشجيعك المستمر

و الى فلدة كبيدي و قرة عيني صفاء , بشرة و ايمان

إلى من كان نعم الموجه و الداعم ، إلى من لم يبخل بعلمه ولا بوقته

إلى من زرع فينا حب البحث وفتح لنا أبواب المعرفة أستاذي

الفاضل " بن خالدي فوضيل" ولا أنسى أيضا كل من ساندني بكلمة

بدعاء ، و لو حتى بإبتسامة لكم جميعا أرفع هذه المذكرة

عربون محبة و إمتنان.

-رفيقة بن جلطي

المقدمة

المقدمة العامة

تمهيد :

تعتبر المالية العامة ذات أهمية بالغة في حياة الدولة ، لأنها المحرك الأساسي لمختلف نشاطاتها ، وركيزتها الأساسية في الاقتصاد الوطني مما يتطلب الحذر و الشفافية في الإدارة المالية العامة . و مع تعاظم وظائف الدولة ، أدى الى تقسيم أقاليمها الى وحدات محلية . و هو الأمر الذي أخذت الجزائر بموجبه بعد استقلالها بنظام اللامركزية الإدارية ، حيث أنشأت جماعات تركيبية إدارية صغرى التي تشكل الإدارة المحلية ، و ذلك قصد الوصول إلى أحسن الطرق التنظيمية ، و السرعة للوصول إلى التطور و الرقي. و تعتبر البلدية الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة ، التي منحها المشرع الجزائري الشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة ، و هي القاعدة الإقليمية اللامركزية، و التي تساهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الأمنية ، و كذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين .

إن الحديث عن الجماعات المحلية في الجزائر، و لاسيما البلديات ، يدفعنا إلى الحديث عن القانون 11 -10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية ، هذا القانون الذي أعطى لشخص رئيس المجلس الشعبي البلدي المنتخب كافة الصلاحيات في تسيير البلدية في جميع الجوانب المالية و الإدارية ، و يمارس كافة السلطات باسم البلدية و الدولة.

إن التسيير المالي للبلدية مرتبط ارتباط وطيد مع المواطن و هذا ما زاد من اهتمام الدولة بمالية البلدية , و ذلك من اجل تجنب ظاهرة الفساد ، حيث تعتبر أخصب أرض لهذه الظاهرة المتفشية عالميا. و من أجل ما قدمناه في دراستنا هذه ، أن نسلط الضوء على واقع التسيير المالي و المحاسبي لميزانية الجماعات المحلية في الجزائر، في ظل الإجراءات القانونية و المحاسبية الراهنة .

إشكالية الدراسة.

ومن هذا المنطلق و من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع المختلفة نطرح الإشكالية التالية :

ما مدى فاعلية التسيير المالي و المحاسبي لميزانية الجماعات المحلية ؟

إن التساؤل الرئيسي السابق تنبثق منه عدة تساؤلات فرعية ندرجها فيما يلي:

-ماذا نقصد بالتسيير المالي و المحاسبي للجماعات المحلية ؟

-ما هو واقع تنفيذ الميزانية المحلية و أهم المكلفين بتنفيذها ؟

فرضيات الدراسة : للإجابة على التساؤلات المطروحة ندرج الفرضيات التالية:

– يعتبر التسيير المالي للبلديات في الجزائر تسييرا فعالا يتماشى ومتطلبات الإدارة الحديثة للمالية العامة من حيث الشفافية و وضوح القوائم المالية و مرونة التسيير.

– يتسم التسيير المالي للبلديات بالتعقيد و صعوبة تحليل القوائم المالية و نقصها للشفافية و هو ما يتنافى و متطلبات الإدارة الحديثة للمالية العامة .

– واقع تنفيذ الميزانية يتم على حسب جملة من العوامل كالقدرة المالية ,التخطيط , التنظيم و كذا فعالية الرقابة المالية وهذا لا يتم الى بفضل الموظفين المسؤولين على تنفيد الميزانية المحلية .

مبررات الدراسة : هناك عدة اعتبارات دفعتنا لاختيار هذا الموضوع و هي كالاتي : اهتمام المجتمع بالجماعات المحلية على اختلاف مستوياتهم ومناصبهم . لكونها تعتبر النواة الأساسية في الدولة .

أسباب اختيار الموضوع : تعود أسباب اختيار هذا الموضوع الى أسباب ذاتية و أخرى موضوعية .

1 – الأسباب الذاتية :

- ✓ ميولنا الشخصي لهذا الموضوع لكون إحدانا محاسب رئيسي بمقر البلدية .
- ✓ محاولة إبراز أهمية التسير المالي و المحاسبي على مستوى الجماعات المحلية من خلال الواقع المهني .

2 – الأسباب الموضوعية :

- ✓ اهتمامنا بالدراسة المالية و المحاسبية المحلية لكونها اللبنة الأساسية في حياتي أفراد المجتمع .
- ✓ الاطلاع على الرقابة و طريقة تنفيذ الميزانية المحلية و الاعوان المكلفين بها .
- ✓ إثراء المكتبة بالبحوث خاصة البحوث ذات صلة بالجانب التسيير المالي و المحاسبي للجماعات المحلية .

الصعوبات العلمية في معالجة الموضوع.

هناك عدة صعوبات علمية في معالجة موضوع التسيير المالي و المحاسبي لميزانية الجماعات المحلية منها :

– نقص الكفاءات للموظفين على التسيير المالي الحديث , تحديات التكنولوجيا , التغيرات الاقتصادية التي قد تأثر على التسيير المالي للجماعات المحلية , نقص الموارد المالية و البشرية اللازمة لتنفيذ التسيير المالي و المحاسبي الفعال , تأثير العوامل السياسية .....الخ .

أهداف الدراسة : إن الغرض من اختيارنا لهذا الموضوع هو تحقيق جملة من الأهداف و هي :

– تسليط الضوء على الميزانية المحلية و التطرق الى كافة مراحل تنفيذها .

– التعرف على مختلف مصادر التمويل لرفع كفاءة و فاعلية التسيير المالي للبلدية .

– معالجة سوء التسيير لنفقات و إيرادات البلدية من اجل الاستخدام الأمثل لمواردها .

أهمية الدراسة:

– تتجلى أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوعا يحتل مكانة مهمة و متميزة في الميزانية العامة للجماعات المحلية في الوقت الراهن خاصة في ظل الدور التنموي الذي تلعبه البلديات ، كونها الأقرب إلى المواطن مقارنة بالسلطات المركزية ، إضافة إلى أن تحقيق التنمية المحلية هو أساس تحقيق التنمية الشاملة ، و لا يتحقق ذلك إلا عن طريق نظام تسيير

المالي و المحاسبي الفعال للبلديات, يهدف أساسا إلى تعبئة الموارد المالية و زيادة كفاءة النفقات و الحد من الثغرات المالية و المحاسبية التي تحد من فاعلية النفقات المحلية .

حدود الدراسة : يمكن تحديد أبعاد الدراسة في :

1 – الابعاد المكانية :

- ✓ المناطق الحضرية و الريفية : تختلف احتياجات و تحديات التسيير المالي و المحاسبي بين المناطق الحضرية و الريفية .
- ✓ الوحدات الإدارية : الوحدات الإدارية المختلفة داخل الجماعات المحلية مثل الإدارات المالية و المحاسبية .

2 – الابعاد الزمنية :

- ✓ التخطيط المالي : التخطيط المالي للفترة القصيرة و الطويلة الاجل .
- ✓ التنفيذ المالي : تنفيذ الميزانية و العمليات المالية اليومية .
- ✓ التقييم و الرقابة : تقييم الأداء المالي و الرقابة على العمليات المالية .

منهج الدراسة : حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة و تحليل أبعادها ، واختبار صحة الفرضيات المطروحة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من تجميع و عرض و تحليل مختلف المفاهيم المرتبطة بالتسيير المالي و المحاسبي لميزانية الجماعات المحلية ، و كذا منهج دراسة الحالة من خلال دراسة حالة ببلدية الرمشي ولاية تلمسان .

هيكل الدراسة : تضمن موضوعنا مقدمة عامة و فصلين كل فصل ضم ثلاث عناوين فرعية الى أن أختتم بخاتمة عامة و ذلك كما يلي :

- **مقدمة عامة**

- **الفصل الأول : التسيير المالي والمحاسبي للبلدية**

I. عموميات حول مالية البلدية .

II. الرقابة المتعلقة بميزانية البلدية .

III. واقع التصنيف المالي و المحاسبي للبلدية .

- **الفصل الثاني : الدراسات السابقة**

I. التسيير المالي و المحاسبي للبلدية .

II. ميزانية البلدية .

III. الفجوة العلمية .

- **خاتمة عامة**

الإطار النظري
الفصل الأول

الفصل الأول : التسيير المالي و المحاسبي للبلدية

تمهيد :

البلدية هي هيئة إدارية من الجماعات المحلية لها استقلالية مالية و شخصية معنوية , تمنحها أهمية بالغة في النظام اللامركزية فهي تعد الركيزة الاساسية لتحقيق التنمية , من خلال الحفاظ على المال العام و تلبيه احتياجات و رغبات المواطنين . و تحديد كل من الايرادات و النفقات وفق وثيقة رسمية تسمح بتحديد عمليات تحصيل الأموال من مختلف المصادر و إنفاقها حسب برامج دقيقة , و في مدة زمنية محددة و هذه الوثيقة تدعى الميزانية . من خلال كل هذا سوف نتطرق في هذا الفصل الى مالية البلدية ثم إلى انواع الرقابة داخلية للبلدية و نختمه بواقع التصنيف المالي و المحاسبي للبلدية .

I. عموميات حول مالية البلدية :

1. – تعريف ميزانية البلدية و أهم خصائصها :

في هذا الشأن سوف نتطرق الى تعريف ميزانية البلدية من الناحية القانونية و من الناحية العامة , كما نعدد أهم خصائصها و ذلك كما يلي :

1-1- تعريف ميزانية البلدية : تعرف ميزانية البلدية على أنها وسيلة يتم من خلالها تنفيذ كل برامج الاستثمار و التجهيز الخاص بالبلدية ، إضافة الى مجال التنمية الخاص بمهامها , و ذلك بناءا على ما جاء في المادة 176 من القانون المتعلق بالبلدية المؤرخ سنة2011[1] . أما المادة 15 من الدستور المؤرخ في 08 ديسمبر1996 ، تعرف ميزانية البلدية على أنها جدول لتقارير

[1]– المادة 176 من القانون رقم11–10 المؤرخ في22 يونيو2011 المتعلق بالبلدية ، العدد37.

البلدية و نفقاتها المنجزة خلال السنة . كما أنها تعرف على أنها ترخيص من الإدارة يعطي الحق للبلدية لأجل تسيير مصالحها و تنفيذ برامج التجهيز و الاستثمار فيها[2].

من خلال التعريفين السابقين يمكن تلخيص تعريف شامل لميزانية البلدية: **' تعريف على أنها وثيقة مالية تتضمن تقدير مفصل لكل الإيرادات و النفقات الخاصة بالبلدية لمدة سنة ' .**

1-2- خصائص ميزانية البلدية : الميزانية هي وثيقة محاسبية تقديرية للإيرادات و النفقات العمومية , خلال دورة معينة , مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية . و قد ميزتها جملة من الخصائص , جعلها تختلف عن غيرها من الميزانيات و هي :

- ✓ **عقد اداري :** تتطلب ميزانية البلدية مجموعة من الإجراءات المالية و الإدارية من عند السلطة التنفيذية , لأجل القيام بإنجاز الخطط المالية التي وضعتها ، و يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بمنح رخصة إعداد مشروع الميزانية لدى أمين البلدية .
- ✓ **وثيقة تقديرية :** تتضمن ميزانية البلدية مجموعة من البيانات التي تصف مجموع الإيرادات المتوقعة من مصادرها خلال السنة , و كذا مجموع النفقات الممكنة خلال نفس السنة .
- ✓ **أمر بالإذن :** اذا تم تحقيق جميع الشروط القانونية المتعلقة بميزانية البلدية المتمثلة في مصادقة المجلس الشعبي البلدي على مشروع الميزانية , و اعتمادها لدى وزارة الداخلية ففي هذه الحالة تصبح قابلة للتنفيذ و الاعداد [3].

2 – مبادئ ميزانية البلدية و انواعها

2-1- مبادئ ميزانية البلدية : تعمل الميزانية وفقا لمجموعة من المبادئ الأساسية و هي:

- ✓ **مبدأ السنوية :** بمعنى أن الميزانية تتم عمليا في مدة لا تتجاوز السنة ، و لا تدخل ضمن الميزانية تلك الاستثمارات التي تفوق مدتها السنة فهي ذات حجم كبير[4].

2 – المادة 15 من الدستور المؤرخ في 08 ديسمبر1996، العدد 76ص03 .

3 -Cherif Rahmani, "les Finance des communes Algériennes, casba édition, Alger, Algérie,2002, p16.

- ✓ **مبدأ الوحدة :** يوضح مبدأ وحدة الميزانية على موارد و نفقات الميزانية , و التي يجب جمعها في وثيقة واحدة فقط . بينما إعدادها و انجازها يتم في مجموعة من الوثائق[5].
- ✓ **مبدأ العمومية :** تحتوي الميزانية على جزأين . جزأ الإيرادات و جزأ النفقات , حيث لا يرتبطان بأي شكل من الأشكال , فلا يمكن تعويض ايراد بنفقة و لا نفقة بإيراد ، كما لا يمكن منح ايراد معين لنفقة معينة .
- ✓ **مبدأ التوازن :** يعتبر من أهم المبادئ في التسيير المالي ، يسعى هذا الأخير الى الحفاظ على الأموال داخل البلدية ، و يتم العمل به في قسمي التسيير و التجهيز[6] .

2-2- أنواع الميزانيات في البلدية : تحتوى ميزانية البلدية على مجموعة من الوثائق الرسمية المعتمدة , من مرحلة إعدادها حتى مرحلة تنفيذها و هي وثائق رسمية كما يلي :

أولا : الميزانية الأولية

هي القائمة الأساسية ، تنجز من خلال ما توفر من إيرادات و نفقات المنجزة سابقا ، و من خلال المادة 02 من القرار الوزاري المشترك الذي يحدد إطار الميزانية شكلا و يضبط عنوانها و يوضح أقسامها ، إضافة الى المادة 14 التي توضح المعلومات المتضمنة داخل الميزانية الأولية[7].

أما المادة 181 فتنص على إعداد الميزانية الأولية قبل بدأ السنة المالية و يتم تقدير النفقات و الإيرادات خلال السنة المالية حسب نتائج السنة المالية السابقة ، و هي عبارة عن كشف وبيانات فصلية لكافة العمليات المالية ، و يتم إعدادها قبل بداية السنة و يتم تحضيرها إجباريا قبل 31 أكتوبر من السنة المالية التي تسبق تنفيذها[8].

ثانيا : الميزانية الإضافية

4 – علي زعدود، " المالية العامة " ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 4 ، 2011ص75.

5 – محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، " المالية العامة "، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة 2003 ص91 .

6 – بن نوبة الحاج، " مفهوم التوازن المالي لميزانية البلدية "، مذكرة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 2016ص17.

7 – الجريدة الرسمية ، قرار وزاري مشترك06 يناير 2014، يحدد إطار ميزانية البلدية ويضبط عنوان ورقم وتقسيمات الأبواب والحسابات ، العدد23.

8 – المادة 181 من القانون 10 – 11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية , الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 37 لسنة 2011.

هي وثيقة مالية تأتي لتعديل الميزانية الأولية سواء بالنقصان أو بالزيادة ، و تسمح بتعديل النفقات و الإيرادات خلال السنة المالية ، وطبقا للمادة 181من القانون 11-10 فإنه يتم التصويت على الميزانية الإضافية قبل 15جوان من كل سنة و بصفة إلزامية مبنية على أساس التوازن ، و الميزانية الإضافية لها ثلاث مهام رئيسية:

- الارتباط بالنسبة للسنة المالية السابقة التي تترك للسنة المالية الجارية عمليات لم تتم بعد أو عجز أو فائض.

- ضبط الميزانية الأولية للسنة الجارية - برمجة العتاد[9].

ثالثا : الحساب الإداري

هو مجموع الميزانيتين السابقتين ، فهو يعتبر بمثابة الميزانية الحقيقية للبلدية ، يقدم لنا النفقات و الإيرادات المحصلة فعليا خلال السنة المالية ، و كل البواقي سواء في قسم التسيير أو قسم التجهيز و الاستثمار، كما أنه يساعدنا في مراقبة المشاريع التي أنجزت ، يعد هذه الميزانية بالنسبة للبلدية رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره آمر بالصرف و يتم إعداده قبل 31 ماي من السنة الموالية لسنة التنفيذ .

- و يعد الحساب الإداري الوثيقة الميزانية النهائية التي تبين للإدارة الإقليمية نتيجة السنة المالية من نفقات و إيرادات و ذلك لفترة 15شهرا من التنفيذ[10].

3- خطوات تنفيذ ميزانية البلدية :

يتم إعداد الميزانية البلدية وفقا لمجموعة من المراحل و الخطوات كما يلي :

3-1- اعداد الميزانية : يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتحضير وثيقة الميزانية , و اقتراحها على المجلس البلدي و يساعده في ذلك كفاءات بشرية مزودة برصيد ثقافي على

9 - المادة 181من القانون 10 – 11 سابق ذكره .

10 - فراري محمد فراري محمد، " تمويل التنمية المحلية في الجزائر" ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في إطار مدرسة الدكتورة تخصص الدولة والمؤسسات العمومية ص8 .

المستوى البشري , و يساعد رئيس المجلس الشعبي البلدي الأمين العام ورؤساء المصالح ، فهم الذين يحددون المتطلبات المالية للاختيارات التي يقترحونها ، و هم الذين يصوغون مشروع الميزانية وفقا للقانون [11]. و طبقا للمادة 180 من القانون 11-10 فإنه يتولى الأمين العام للبلدية بمساهمة الأمناء العامين و رؤساء المصالح فيها و تحت سلطة المجلس الشعبي البلدي بإعداد مشروع الميزانية ، من خلال التعليمات الممنوحة من قبل الوزير المكلف[12].

أولا : التصويت على الميزانية

يقوم المجلس الشعبي البلدي بالتصويت على الميزانية و يتم ضبطها وفقا لأحكام القانون ، و يختلف التصويت بين الميزانية الأولية و الإضافية ، فالأولية تكون قبل 31 أكتوبر من السنة المالية السابقة , و يصوت على الإعتمادات من طرف المجلس الشعبي البلدي , فصلا فصلا , و مادة مادة بالنسبة للفرع الخاص بالتسيير . و مادة مادة , و برنامجا برنامجا بالنسبة للفرع الخاص بالتجهيز و الاستثمار[13].

أما عن الميزانية الإضافية فتكون قبل15 جوان من السنة المالية[14] . حيث يدمج رئيس المجلس الشعبي البلدي نتائج الحساب الإداري الذي يبين كل العمليات المنجزة خلال السنة المنصرمة ، و يبين وضعية البرامج الواجب إتباعها

و التي سوف يتم تصحيحها في الميزانية الإضافية ، تضمن هذه الأخيرة إذن الربط بين سنة و أخرى ، زد على ذلك أنها تصحح و تضبط توقعات الميزانية الأولية ، و أخيرا فإنها تدمج قرارات المجلس الشعبي البلدي اللاحقة للتصويت على الميزانية الأولية ، مثل فتح الإعتمادات المالية المسبقة ، وتلبية الحاجات غير المتوقعة . إضافة الى احترام مبدأ توازن الميزانية و الذي يستدعي احترام قاعدتين : **الدقة** و هي قاعدة تستبعد كل غش الممكن و يخضع لهذه الضرورة

11 – صاولي باسم " واقع التسيير المالي للبلدية في الجزائر " مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير . 2019 – 2020 ص 27.

12 – المادة180 من القانون رقم11-10 المؤرخ في20 رجب1432 الموافق ل22 جوان2011، يتعلق بالبلدية.

13 – شريف رحماني، " أموال البلديات الجزائرية الاعتلال، العجز، التحكم الجيد في التسيير ", دار القصبة للنشر, 2003 , ص 25 .

14 – المادة181 من القانون رقم11-10، نفس المرجع السابق .

النفقات و الإيرادات على حد السواء ، أما القاعدة الثانية و التي يجب إحترامها , **ينبغي على رئيس المجلس الشعبي البلدي حصر الإيرادات و النفقات بدقة** ، غير أنه يمكن للمجلس الشعبي البلدي و من أجل مواجهة نفقات عاجلة أن يزود الميزانية باعتماد مالي من أجل تسديد نفقات طارئة[15].

و هكذا يتضح لنا جليا , أن عملية التصويت تكون مسبوقة بمعاينة لميزانية البلدية , من طرف لجنة المالية و تعين اللجنة مقررا يقوم بعرض نتائج أعمالها أمام الجمعية العامة ، إذ لهذه اللجنة دور هام في المجالس البلدية ، مع أن رئيس المجلس الشعبي البلدي غالبا ما ينتزع منها هذه الأهمية . و تعتبر معاينة الميزانية من طرف المجلس مسألة إلزامية فالاعتمادات يتم التصويت عليها فصلا فصلا و مادة مادة إذا ما قرر المجلس البلدي ذلك ، لذلك فإن الموافقة على كل منصب مالي ليست شاملة بل هي خاصة و هكذا يمكن للمجلس الشعبي البلدي قبول الميزانية أو رفضها أو تعديلها أو المطالبة بمشروع جديد .

ثانيا : المصادقة على الميزانية

تقدم الميزانية للمصادقة عليها إلى السلطة الوصية الأقرب (الولاية أو الدائرة) حسب الحالة ، و وفقا للأحكام القانونية تكون مرفقة بمداولة المجلس و التقرير الخاص بتقديم الميزانية و دفتر الملاحظات الذي يحتوي قدر الإمكان توضيح محتوى كل مادة فإذا رفضت الميزانية من طرف السلطة الوصية لأسباب تتعلق بلا توازن الميزانية ، فإنه ينبغي عرضها من جديد على المجلس خلال الأيام العشرة التي تلي رفضها من أجل تحقيق توازنها الضروري و بالتالي تسويتها ، فإذا افترضنا أن المجلس لم يصوت على ميزانية متوازنة أو أن تصويت المجلس بعد قراءة ثانية لم يستجيب لملاحظات السلطة الوصية ، فإن هذه الأخيرة تقوم بتدوين ذلك و تقوم هي نفسها بتسوية الميزانية ، ثم تقوم بإجراءات تحقيق توازنها بصورة مباشرة دون أن يستطيع المجلس البلدي الطعن في قرار السلطة الوصية.

15 – بلجيلالي أحمد، " إشكالية عجز ميزانية البلديات " ، مذكرة ماجيستر في إطار مدرسة الدكتورة فرع تسيير المالية العامة ، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان . 2009/2010 ص 62 .

يتم إعداد ميزانية البلدية من ثلاثة نسخ بعد التصويت عليها من طرف المجلس الشعبي البلدي و ترسل إلى الهيئة الوصية للمصادقة عليها و بمصادقة الهيئة الوصية تصبح ميزانية البلدية جاهزة للتنفيذ ، و تحتفظ الهيئة الوصية (ولاية أو دائرة) بنسخة و ترسل نسخة للبلدية المعنية و نسخة لأمين خزينة البلدية لتولي تنفيذ الميزانية ، و كل هذا يتم وفق لرزنامة زمنية مضبوطة قانونا[16].

ومن هنا تنطلق مرحلة أخرى و هي الأطول في دورة حياة ميزانية البلدية و هي مرحلة التنفيذ .

ثالثا : تنفيذ الميزانية

يعد تنفيذ ميزانية البلدية المرحلة الأطول , إضافة إلى أنها تتسم بنوع من التعقيد و كثرة الإجراءات حيث يشرف على تنفيذ ميزانية البلدية هيئتين مستلقيتين سلطة وصية ألا و هما الأمر بالصرف و المحاسب العمومي ، و يتم ذلك بمراعاة مبدأ غاية في الأهمية و هو الفصل بين الآمر بالصرف و المحاسب العمومي[17].

II. الرقابة المتعلقة بميزانية البلدية

1 – مفهوم الرقابة على ميزانية البلدية و أهدفها

– **تعريف الرقابة** : هي عملية متابعة للأعمال و التأكد من أنها تتم وفقا لما أريد لها , و العمل على تصحيح أي خطأ او انحراف مقصودا كان أو من غير قصد حالا و مستقبلا . كما أنها التأكد من أن ما تم عمله موافق لما خطط له مسبقا[18].

– أما هنري فايول فيعرف الرقابة بأنها التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطط الموضوعة , و التعليمات المحددة , و المبادئ المقررة ، و هي تهدف إلى كشف نقاط الضعف أو الأخطاء , و تحديدها من أجل تصحيحها

16 – صاولي باسم , المرجع السابق . ص 29 – 30 .

17– Ministère des finances, Manuel de contrôle des dépenses engagées, 2007p.11 –

18 – زاهد محمد ديري، " الرقابة الإدارية " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن , 2011 , ص 35 .

ومنع تكرارها, و تشمل عملية الرقابة هذه كل الأشخاص و التصرفات و الأشياء.[19]

1-1- مفهوم الرقابة على ميزانية البلدية :

الرقابة المالية صمام أمان للإدارة العليا , حيث أن الرقابة تكفل استمرارية العمل بصورة جيدة حسب الخطة المرسومة . الرقابة المالية إحدى الأدوات الهامة لاكتشاف أصحاب القدرات و المتفوقين في مهامهم , و ذلك من خلال متابعة التقرير الذي يقدم للإدارة العليا , و هذا من أجل تعزيز و تنمية و تطوير الأداء .

و عليه تعرف الرقابة على ميزانية البلدية , أنها مجموعة الوسائل و الطرق و الإجراءات , المتبعة من أجل التأكد من صحة انجاز العمليات المتعلقة بمالية الجماعات المحلية وفقا لما تم تخطيطه[20].

1-2- أهداف الرقابة على ميزانية البلدية :

- ✓ **أهداف قانونية** : من خلال ملائمة الإنجازات المالية و الأنظمة و التعليمات المعمولة بها مع بعضها وفقا لما تم تخصيصه من أنظمة ، فهذا النوع من الأهداف يتبع مبدأ المحاسبة و المسؤولية ، و يمنح أهمية للتصرفات المالية لأجل السير الحسن لها و ابتعاد عن الأخطاء .
- ✓ **أهداف مالية** : تتعلق بمختلف الأعمال المالية ، من بينها التحقق من سلامة الإجراءات ، و الإعلان عن الاختلالات الواقعة لأجل اتخاد الإجراءات اللازمة حول تصحيحها ، يتضح أن هدف الرقابة المالية يتجلى في الحفاظ على الأموال و تحقيق استثمارها .

19 – محمد الصرفي، " الرقابة الشعبية على أداء القطاع الحكومي " ، دار الكتاب القانوني، اليمن ص 11 .

20 – عبد الحميد مرغيث ،" أساسيات المحاسبة العمومية " ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل الجزائر2015ص43.

✓ **أهداف إدارية و تنظيمية** : تهدف الى التأكد من السير الحسن للأنظمة في جميع المراحل ، و من خلال ما يلي سوف يتم توضيح الأهداف الإدارية للرقابة المالية :

– بفضل الرقابة المالية يمكن تسهيل عملية التخطيط و تطويرها ، و كشف عيوبها ، كما تمكنه من حل العوائق التي تعترضه مستقبلا .

– بفضل الرقابة المالية يتم توجيه الجهود المبذولة بفعالية أكثر، و اتخاذ أفضل الإجراءات المناسبة لحل المشاكل .

– تمنح الرقابة مجموعة من المعلومات لصناع القرارات , بحيث تمنحها من إتخاذ قرارات جيدة و نافعة تمكنها من تحديد نقاط الضعف و مواجهة العراقيل[21].

✓ **أهداف اجتماعية** : تتعلق بالجهات المتعلقة بسلوكيات أداء الأفراد داخل المجتمع ، و يعد هذا النوع هو الأقوى ، فهي تهدف الى محاربة الفساد و الانحرافات المجتمعية من سرقة و رشوة و غيرها .

2 – جهاز الرقابة على ميزانية البلدية

بمجرد المصادقة على الميزانية , تصبح هذه الاخيرة جاهزة للتنفيذ بما يتماشى و نظم و مبادئ المحاسبة العمومية.

إن تنفيذ الميزانية من اختصاص الآمر بالصرف و المحاسب العمومي , الذي يتولى فيها الأول العمليات الإدارية و الثاني العمليات المحاسبية[22].

و بالرغم من مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف و المحاسب العمومي , إلا أن المشرع الجزائري و حفاظا على المال العام وضع منظومة رقابية متتبعة لعملية تنفيذ ميزانية البلدية . تنقسم الى رقابة سابقة (**رقابة قبلية**) و ملازمة لعملية التنفيذ , و رقابة لاحقة (**رقابة بعدية**) لعملية التنفيذ .

21 – محمد أمين عودة ، " ادارة المشروعات العامة، القضايا والاستراتيجيات" ، مطبوعات جامعة الكويت ، الطبعة الثانية 2009 ص85 .

22 – Karim Djoudi ,manuel de control des dépenses engagées ,2007.P37.

2-1- الرقابة السابقة (رقابة قبلية)

و هي التي تسبق عملية التنفيذ مما يسمح للأعوان المكلفون بعدم الوقوع في الأخطاء ، و هي رقابة تختص بجانب النفقات فقط حيث لا يتصور أن تتم رقابة سابقة على تحصيل الايرادات. و تشرف على هذه الرقابة ثلاث هيئات وهي:

- **المجلس الشعبي البلدي** : مسؤول على مناقشة و التصويت على الميزانية قبل تنفيذها .
- **الهيئة الوصية (ولاية أو دائرة)** : تقوم بمراجعة الميزانية مضمونا و محتوى قبل المصادقة عليها لتصبح جاهزة للتنفيذ.
- **مراقب ميزانياتي** : مراقب ميزانياتي هو شخص معين من طرف وزير المالية مكلف بالرقابة القبلية للنفقات العمومية و وفقا لما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 24 – 347 فإن الرقابة الميزانياتية تمارس تحت سلطة الوزير المكلف بالميزانية من طرف " مراقب ميزانياتي " .[23]

أولا : مهام مراقب ميزانياتي

- مسك تعداد المستخدمين و متابعتهم حسب أبواب الميزانية .
- مسك سجلات تدوين التأشيرات و الرفض .
- مسك محاسبة الالتزام بالنفقات .
- التحقق المسبق من توفر الاعتمادات .
- اثبات صفة النفقة بوضع ختم التأشيرة أو تعديل الرفض .
- تقديم التقرير الشهري إلى وزارة المالية .

23 - المرسوم التنفيذي رقم 24-347 من الجريدة الرسمية , المؤرخ 27 أكتوبر 2024 , . العدد 72 .

– **الفحص** : قبل تنفيذ العملية الخاصة بالنفقة التي يجب ارسالها إلى مراقب ميزانياتي , مرفقة بالوثائق الملزمة على أن لا تتعدى عشرة أيام و عند الفحص يتم التأكد مما يلي:

- ✓ صفة الآمر بالصرف .
- ✓ مطابقة النفقة للقوانين و التشريعات .
- ✓ توفر الاعتمادات المالية .
- ✓ مبلغ العملية الموازي للوثائق المرفقة.

– **التأشيرة** : بعد فحص الملف من قبل مكتب مصلحة الرقابة المالية, يقوم مراقب ميزانياتي بالتأشيرة عن طريق الختم لقبول أو الرفض.

– **التغاضي** :**يكون** التغاضي في حالة الرفض النهائي و على مسؤولية الآمر بالصرف ، غير أنه لا يمكنه حدوث التغاضي في حالة الرفض النهائي و في الحالة التالية :

- صفة الآمر بالصرف
- عدم توفر الاعتمادات.
- عدم إثبات الوثائق الملزمة
- التخصيص غير القانوني للالتزام[24].

ثانيا: رقابة أمين الخزينة

كونه أحد الأعوان المكلفين بتنفيذ ميزانية البلدية, و اختصاصه بالمرحلة المحاسبية, يعتبر أيضا من الأجهزة الرقابية للنفقات العمومية للبلدية. و لهذا يجب على المحاسب العمومي قبل قبوله لأية نفقة أن يتحقق مما يلي:

- توفر الاعتمادات المالية .
- صفة الآمر بالصرف أو المفوض له.
- توفر السيولة ما عدا بالنسبة لميزانية الدولة .

24 – المرسوم التنفيذي رقم 24-347 . السابق ذكره .

– تبرير أداء الخدمة .

– دقة حساب مبلغ الدين .

– دقة التقييد الميزانياتي .

– وجود تأشيرات هيئات الرقابة المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول بهما .

– الطابع الابرائي للدفع .

– عدم تقادم النفقة أو وجودها محل معارضة .[25]

2–2– الرقابة اللاحقة (الرقابة البعدية) : و هي الرقابة التي تلي عملية التنفيذ , و التي تنصب على قسم النفقات و الايرادات , و تهدف للتأكد من صحة العمليات . و تشرف على عملية الرقابة اللاحقة أربعة هيئات و تتمثل في :

- ✓ **المجلس الشعبي البلدي :** مناقشة و التداول على الحساب الإداري بعد نهاية السنة المالي
- ✓ **رقابة الهيئة الوصية (الوالي أو رئيس الدائرة) :** فتكون بمراجعة الحساب الاداري و المصادقة عليه .
- ✓ **مجلس المحاسبة :** فله إختصاصا شاملا في رقابة الأموال العمومية ,كما له جملة من الصلاحيات , كما جاء في التشريع الجزائري . و سنوضح كل ذلك في العنصر الثالث .

3– إختصاص و صلاحيات مجلس المحاسبة :

3–1– مجال اختصاص مجلس المحاسبة

25 – المادة 27 من قانون رقم 23–07 المؤرخ في 21 يونيو 2023 , للجريدة الرسمية المتعلقة "بقواعد المحاسبة العمومية و التسيير المالي " , العدد 42 .

حسب المرسوم التنفيذي رقم 17- 315 المؤرخ في 13 نوفمبر 2017 المتعلق بتنظيم مجلس المحاسبة و سيره , يحدد تفاصيل تنظيم مجلس المحاسبة و سير عمله , بما في ذلك إجراءات الرقابة على الجماعات المحلية [26]. كما حدد القانون العضوية رقم 16-12 المؤرخ في 29 ديسمبر 2016 المتعلق بمجلس المحاسبة و اختصاصاته في الرقابة على المالية العامة , بما في ذلك الجماعات المحلية [27].و طبقا لهذه التشريعات يمكن ابراز أهم اختصاصات مجلس المحاسبة و ذلك حسب المواد التالية :

- ✓ مجلس المحاسبة يتولى الرقابة على حسابات الجماعات المحلية لضمان صحة و شفافية العمليات المالية ,حسب المادة 10 من قانون العضوية رقم 16-12.
- ✓ مجلس المحاسبة يصدر توصيات الى الجماعات المحلية لتحسين إدارة المالية العامة , حسب المادة 20 من نفس القانون .
- ✓ يحدد المجلس صلاحية إعداد تقارير دورية عن نتائج الرقابة و التدقيق المالي , المادة 21 . [28]
- ✓ مجلس المحاسبة يتعاون مع الجهات الأخرى المعنية بالرقابة المالية لضمان فعالية على الجماعات المحلية . المادة 25.[29]

3-2- صلاحيات مجلس المحاسبة.

أولا : الصلاحيات القضائية

يكلف مجلس المحاسبة على المستوى القضائي , بالتأكد من مدى احترام الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول , فيما يخص تقديم الحسابات و تصفية حسابات المحاسبين العموميين , و مراقبة الانضباط في مجال تسيير

26 - المرسوم التنفيذي رقم 17- 315 المؤرخ في 13 نوفمبر 2017 المتعلق بتنظيم مجلس المحاسبة و سيره .

27 - القانون العضوية رقم 16-12 المؤرخ في 29 ديسمبر 2016 المتعلق بمجلس المحاسبة و إختصاصاته .

28 - المواد : 10-20-21 من قانون العضوية رقم 16-12 , المتعلقة بإختصاصات مجلس المحاسبة .

29 - المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 17-315 .

الميزانية و المالية , ومحاربة مختلف أشكال الغش والممارسات الغير الشرعية التي تشكل خرقا للأخلاقيات و النزاهة, أو تلحق ضررا بالأملاك و الأموال العمومية .حسب ماجاء في المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 17-315 يحدد المجلس صلاحية التنسيق مع الجهات القضائية في مجال مكافحة الفساد المالي ".[30]

ثانيا : الصلاحيات الإدارية

يكلف مجلس المحاسبة على المستوى الإداري بمراقبة حسن استعمال الموارد و الأموال و القيم و الوسائل المادية , من قبل الهيئات التي تدخل ضمن اختصاصه , و كذا التأكد من مطابقة عملياتها المالية و المحاسبية للقوانين و الأنظمة السارية المفعول .

ثالثا : صلاحيات أخرى

يعد مجلس المحاسبة التقرير السنوي , و يطلع عليه رئيس الجمهورية بكل مسألة ذات أهمية وطنية و يستشار في المشاريع التمهيدية لقوانين ضبط الميزانية , و كذا كل مشروع يخص المالية العامة .

تتم رقابة مجلس المحاسبة على ميزانية البلدية عن طريق الغرف الاقليمية التابعة له , المختصة إقليميا أو جهويا ، و يتم ذلك إما بتنقل قضاة المجلس الى البلدية المعنية أو عن طريق إرسال كافة الوثائق المحاسبية , و القوائم المالية للسنة المالية المراد إجراء عملية الرقابة عليها , إلى مقر الغرفة الإقليمية للمجلس . و يقوم المجلس بالرقابة على الآمر بالصرف و المحاسب العمومي على حد السواء.

كما توجد هيئة رقابية أخرى تابعة لوزارة المالية , تختص برقابة أمناء الخزائن بصفتهم محاسبين عموميين ألا و هي **مفتشية المصالح المحاسبية**[31].

30 – لمادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 17-315 . المتعلقة بصلاحية مجلس المحاسبة التنسيق مع الجهات القضائية .

31- Cour des comptes, site : www.ccomptes.dz consulté Le 17/04/2020 à 11 :15.

III. واقع التصنيف المالي و المحاسبي للبلدية

التصنيف المالي و المحاسبي للبلدية يعتبر أداة هامة , لتنظيم و إدارة المالية العامة للبلدية . و في هذا الصدد يمكن إعطاء نظرة عامة على واقع التصنيف المالي و المحاسبي للبلدية .

1. التصنيف المالي للبلدية

1-1- التصنيف حسب إيرادات البلدية : يعتبر التصنيف على حسب ارادات البلدية أداة هامة لتنظيم و إدارة الإيرادات المالية للبلدية , و يمكن تصنيفها كما يلي :

أولا : إيرادات ذاتية

و هي الايرادات التي تجمعها البلدية بنفسها من مصادر مختلفة داخل نطاقها الجغرافي و تشمل هذه الايرادات : الضرائب و الرسوم , الغرامات , إيرادات الأنشطة الاقتصادية , و يمكن توضيحها كما يلي :

1- الضرائب :

- ✓ **ضريبة العقارات** : هي الضرائب التي تفرض على العقارات داخل البلدية مثل الأراضي و المباني , و قد جاء ذلك في قانون المالية رقم 18-15 حيث يحدد قانون المالية نسبة الضريبة على العقارات التي تفرضها البلدية . كما وضح قانون الجماعات المحلية رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 , صلاحية البلدية في فرض ضريبة العقارات و تحصيلها . [32]
- ✓ **ضريبة الدخل** : هي ضريبة تفرضها على دخل الافراد و الشركات داخل البلدية . و لقد حددت اللوائح التنفيذية تفاصيل تطبيق ضريبة الدخل , كقانون المالية رقم 18-15 المؤرخ في 28 ديسمبر 2018 و أيضا قانون الجماعات المحلية رقم 11-10 إذ يحدد صلاحيات البلدية في فرض ضريبة الدخل و تحصيلها .

32 - قانون المالية رقم 18-15 المؤرخ في 28 ديسمبر 2018 .

2- الرسوم :

✓ **رسوم الخدمات** : رسوم تفرض على الخدمات التي تقدمها البلدية , مثل رسوم النظافة , رسوم المياه , رسوم الكهرباء ...إلخ.

✓ **رسوم الرخص** : و يقصد بها الرخص التي تفرضها البلدية مثل : رخصة البناء , رخص المحلات التجارية ... إلخ.

3- الغرامات : هي تلك الغرامات الناتجة عن المخالفات ,كمخالفات البناء , مخالفات النظافة ..... إلخ .

ثانيا : إيرادات غير ذاتية

✓ **المنح الحكومية** : و هي المنح المالية التي تقدمها الحكومة المركزية , أو الحكومات المحلية الأخرى للبلدية.

✓ **المساهمات** : المساهمات المالية التي تقدمها الجهات الأخرى للبلدية , مثل مساهمات الشركات و المؤسسات.

✓ **الإعانات** : الإعانات التي تقدمها الجهات الأخرى أيضا للبلدية , مثل اعانات الدعم المالي .

ثالثا : إيرادات الاستغلال

✓ **إيرادات الأنشطة الاقتصادية :**

- إيرادات السوق : و هي تلك الإيرادات التي تتلقاها من الأسواق التابعة لها .

- إيرادات المراكز التجارية : وهي الايرادات التي تتحصل عليها البلدية من المراكز التجارية التي تديرها.

✓ **إيرادات الخدمات** : الإيرادات الناتجة عن الخدمات التي تقدمها البلدية , مثل إيرادات النقل العام , إيرادات المياه و الكهرباء .[33]

33 - قانون الجماعات المحلية رقم 11-10المرجع السابق .

رابعا : إيرادات أخرى[34]

- ✓ **إيرادات الاستثمار** : الناتجة عن الاستثمارات المالية للبلدية , مثل إيرادات الفوائد عن الودائع .
- ✓ **إيرادات البيع** : هي ايرادات الناتجة عن بيع الأصول الثابتة للبلدية , مثل بيع أراضي أو بنايات .

1-2- التصنيف حسب نفقات البلدية :

التصنيف المالي حسب نفقات البلدية يعتبر أداة هامة لتنظيم و إدارة نفقات البلدية , و تصنف هذه النفقات الى : نفقات التشغيل , نفقات الاستثمار , نفقات الدعم و نفقات أخرى .ويمكن توضيحها كما يلي :

أولا : نفقات التشغيل :

- ✓ **رواتب وأجور الموظفين** : تشمل رواتب و أجور الموظفين العاملين في البلدية .
- ✓ **نفقات الصيانة** : تشمل نفقات صيانة المباني و المرافق العمومية .
- ✓ **نفقات الخدمات** : تضم نفقات الخدمات التي تقدمها البلدية , مثل خدمات النظافة , المياه و الكهرباء .

ثانيا : نفقات الاستثمار

- ✓ **نفقات البنية التحتية** : و تعني نفقات بناء و تطوير البنية التحتية ,كالطرق و الجسور و المباني العامة .
- ✓ **نفقات المشاريع** : و يقصد بها المشاريع التي تنفذها البلدية ,كمشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

ثالثا : نفقات الدعم :

- ✓ **دعم السلع والخدمات** : ويقصد بها نفقات دعم السلع و الخدمات التي تقدمها البلدية للمواطنين ,كدعم الخبز و الوقود .

34 - قانون الجماعات المحلية رقم 11-10المرجع السابق .

✓ **دعم البرامج الاجتماعية** : تشمل نفقات دعم البرامج الاجتماعية التي تنفذها البلدية ,كبرامج الدعم المالي للأسر الفقيرة .

رابعا : نفقات أخرى

✓ **نفقات الفوائد** : و يقصد بها نفقات الفوائد على القروض التي تحصل عليها البلدية .

✓ **نفقات الطوارئ** : تضم نفقات الطوارئ التي تنشأ عن الاحداث غير متوقعة , مثل الكوارث الطبيعية[35] .

2 – التصنيف المحاسبي للبلدية

يعتبر التصنيف المحاسبي للبلدية أداة هامة لتنظيم و إدارة الحسابات المالية للبلدية , و لهذا يمكن إعطاء نظرة عامة حول واقع التصنيف المحاسبي للبلدية :

2–1 – الحسابات الرئيسية :

✓ **حسابات الإيرادات** : تشمل حسابات الإيرادات التي تتحصل عليها البلدية من مصادر مختلفة مثل :

الضرائب ح / 4111 و الرسوم ح / 4112 و المنح ح / 4113.

✓ **حسابات النفقات :** تشمل حسابات النفقات التي تتكبدها البلدية . في حسابات رواتب الموظفين

ح / 5111 , نفقات الصيانة ح / 5112 , نفقات البناء ح / 5113 .

✓ **حسابات الأصول :** هي تلك الأصول التي تمتلكها البلدية مثل : الأراضي ح / 1211, المباني

ح / 1212 و المعدات ح / 1213 .

[35] - من معاريف الطالبتين .

✓ **حسابات الخصوم :** تشمل حسابات الخصوم التي تتحملها البلدية , مثل: القروض ح / 212 و الديون ح /213. [36]

2-2– الدورة المحاسبية : تكمن في :

✓ **تسجيل العمليات المالية :** و يقصد بها تلك العمليات المالية التي تسجل بالدفاتر المحاسبية الخاصة بالبلدية.

✓ **تحليل و تسوية الحسابات :** يتم تحليل و تسوية الحسابات المالية للبلدية بشكل دوري .

✓ **إعداد التقارير المالية :** هي تلك التقارير المالية التي تعدها البلدية مثل : الميزانية , قوائم الدخل ....إلخ .

2-3 – النظم المحاسبية :

✓ **النظم المحاسبية اليدوية :** هي تلك الدفاتر المحاسبية الورقية التي تستخدمها البلدية في ملإها يدويا.

✓ **النظم المحاسبية الالكترونية :** قد تستخدم البلدية النظم المحاسبية الالكترونية , مثل البرامج المحاسبية المتخصصة .[37]

3– مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف و المحاسب العمومي

3–1– الامر بالصرف و مهامه :

أولا : الامر بالصرف : هو شخص معين أو منتخب أو مكلف يخول بتنفيذ العمليات الميزانياتية و المالية و الممتلكات للأشخاص المعنوية المذكورة في المادة الأولى [38].و يكون الآمرون بالصرف إما : آمرين بالصرف رئيسيين , آمرين بالصرف ثانويين أو آمرين بالصرف إقليميين لميزانية الدولة . [39]

36 – مخطط " نظام المحاسبة المالية , S.C.F "

37 – من اعداد الطالبتين من خلال معارفهما .

ثانيا : مهامه الامر بالصرف :

- ✓ اثبات الحقوق و الالتزامات .
- ✓ تصفية الإيرادات و إصدار أوامر الإيرادات المتعلقة بها.
- ✓ ضمان الالتزام و التصفية و الامر بالصرف أو الإصدار حوالات الدفع في حدود الاعتمادات المفتوحة .
- ✓ الحفاظ على الممتلكات الموضوعة تحت تصرفه .

كما يضمن الامر بالصرف برمجة الاعتمادات المالية و توفيرها و توزيعها . [40]

3-2- المحاسب العمومي و مهامه :

أولا : المحاسب العمومي : هو كل عون عمومي معين أو معتمد قانونا للقيام بالعمليات المذكورة في المادة 24 .

و يكون المحاسبون العموميون إما محاسبين مختصين أو مفوضين و إما محاسبين رئيسيين أو ثانويين و إما محاسبي الاموال و القيم أو التركيز المحاسبي . [41]

ثانيا : مهامه المحاسب العمومي : يكلف المحاسب العمومي بما يلي :

- تحصيل الإيرادات و دفع النفقات .
- حراسة و حفظ الأموال و السندات و القيم و الأغراض أو المواد المكلف بها .
- تداول الأموال و السندات و القيم .

38- المادة 4 , الاعوان المكلفون بتنفيذ الميزانية و العمليات المالية . من الفصل و القسم الأول . من قانون 23-07 المؤرخ في 21 يونيو 2023 .
39 - المادة 5 من قانون23-07 المرجع السابق .
40 - المادة 4 من قانون23-07 المرجع السابق .
41 - المادة 18 من قانون23-07 المرجع السابق .

- مسك المحاسبة الميزانياتية على أساس مبدأ محاسبة الصندوق .

- مسك المحاسبة العامة على أساس مبدأ الحقوق و الالتزامات المثبتة .

- إعداد القوائم المالية و حساب التسيير .

- حفظ الوثائق الثبوتية و المستندات المحاسبية للعمليات المنفذة على مستوى المركز المحاسبي الذي يسيره.[42]

3-3- مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف والمحاسب العمومي

يعتبر مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف والمحاسب العمومي من أهم المبادئ المتعلقة بالمحاسبة العمومية، لما لهما من أهمية، بحيث يتدخل كل منهما في العمليات المتعلقة بالإيرادات و النفقات جميعها بالرغم من الاختلاف البارز لمهامهما كما ذكرنه سابقا .

يقوم المحاسب العمومي على النظر الى الالتزامات الخاصة بالآمر بالصرف وذلك قبل القيام بدفع النفقات ، أين تثبت استقلالية المحاسب العمومي كما جاء في المادة 15 من قانون المالية التي تنص على ضرورة تعيين محاسب عمومي مستقل عن الامر بالصرف , و أيضا المادة 20 من قانون المحاسبة العمومية التي هي الأخرى تنص على ضرورة الفصل بين مهام الامر بالصرف و المحاسب العمومي ، و من خلال القانون 23-07 المتضمن مبدأ الفصل بين المحاسب العمومي و الآمر بالصرف في المادة 55 منه: " **تتنافى وظيفة المحاسب العمومي ووظيفة الآمر بالصرف**" كما نصت المادة 56 من نفس القانون **عن امتناع زواج الآمر بالصرف بالمحاسب العمومي الذي ينفذ عملياته الميزانية**[43].

42 - المادة 24 من قانون23-07 المرجع السابق .

43 - وقاد أحمد، عمليات الميزانية وعمليات الخزينة، مذكرة نهاية السنة، المدرسة الوطنية للإدارة، 2005-2006، دون صفحة.

خلاصة الفصل :

تحتل الميزانية مكانة هامة بالجماعات المحلية و ذلك من خلال المكانة التي احتلتها ضمن القانون فأكسبها الاستقلالية في تسيير شؤونها المالية و يعكس ذلك و جود موارد مختلفة لتمويل ميزانيتها , كما يعتبر جهاز الرقابة الوسيلة الرئيسية للحفاظ على الأموالها و تحقيق استثماراتها , و كل هذا يتم بفضل أعوان مكلفين بالمهام المالية و المحاسبية .كما يجب على الدولة ادخال إصلاحات ملائمة للسماح للجماعات المحلية من أن تكون نشيطة كي تنهض بالمهام الملقاة على عاتقها .

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تمهيد:

سيتم من خلال هذا الفصل التطرق الى مجموعة من الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة والذي كان تحت عنوان" التسيير المالي والمحاسبي للجماعات المحلية"، و ذلك من أجل التعرف على أهم المناهج التي تم اتباعها لأجل انجاز الدراسة، و قد تم تقسيم الفصل الى :

I. **التسيير المالي والمحاسبي للبلدية**

II. **ميزانية البلدية**

III. **الفجوة العلمية**

I. التسيير المالي والمحاسبي للبلدية

1. **سهام شباب 2013 ، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية ،** تتطلع الدراسة الى عرض المشاكل و العراقيل التي يتعرض لها التسيير المالي للموارد في البلديات الجزائرية و إبراز التحديات التي تعيق القيام بعملية تسيير خزينة البلدية ماليا و محاسبيا ، و التي تتطلب إيجاد الحل المناسب لها ، حيث اتبعت الدراسة المنهج التحليلي لتصل الى الخلاصة التي بينت ضرورة تلاحم الجهود و تظافرها بين كل من الجماعات المحلية و الدولة لغرض حل المشكل و القيام بالتسيير الناجح الفعال للموارد اعتمادا على المبادئ العامة للحكم الراشد[44].

2. **بن سالم ليلى 2014 , تسيير المالية العمومية المحلية ،** تتطلع الدراسة الى توضيح مدى العلاقة الرابطة بين التنمية المحلية للبلدية و التسيير الفعال لمواردها المالية كونها تعد من السلطات العمومية المهمة و التي تلعب دورا فعالا في عملية التسيير المالي و المحاسبي للبلدية ، و من خلال الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي قام بقراءة و تحليل المتغيرات ، فقد توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها تطور المالية المحلية للبلدية يزيد من تطور الدولة و تحقيق التنمية المحلية لذلك من الضروري منحها اهتماما أكبر 45.

3. **بلال عوالي 2015 , آليات الرقابة المالية القبلية كأداة فعالة في تسيير صرف النفقات العمومية للبلديات ،** تهدف الدراسة الى توضيح مدى سعي الجزائر الى تنظيم و عقلنة ترشيد النفقات العامة للبلديات مقابل ما تعانيه من نقصان في مواردها و العجز الذي يمثل تحدي تواجهه يمنع تقدمها ، حيث و من خلال المنهج التحليلي المعتمد في الدراسة و القائم على ملاحظة نقاطها المهمة ، فقد أظهرت النتائج أن الدولة

44 – سهام شباب ، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية ، مجلة البدر، المجلد 5، العدد1، معسكر، 2013

45 – بن سالم ليلى، تسيير المالية العمومية المحلية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تيارت، 2014

الجزائرية قد منحت أهمية كبيرة للرقابة المالية للبلديات و التي يقوم بها المراقب المالي للحفاظ على المال العام و تحسين الأوضاع الاقتصادية فيها 46.

4. **سايه ، عمر2015 , تسيير الموارد المالية للبلديات بالجزائر بين الواقع و الآفاق ،** تهدف الدراسة الى تحليل واقع التسيير المالي للموارد المالية للبلديات الجزائرية ، و قد منحت الدراسة تركيزها على بلدية مغنية لأجل توضيح الفرص المتاحة لها و التحديات المحيطة بها ، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي يوضح مفهوما عاما حول الوضع المالي الحالي فيها ، و قد أظهرت نتائج الدراسة ضرورة ترشيد النفقات و تنمية الموارد المحلية لأجل التغلب على ضعف الاستقلالية المالية47 .

5. **محمدي صبيحة 2016 ، تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر: واقع و آفاق ،** تهدف الدراسة الى تحديد واقع التسيير المالي للموارد في البلدية ، و البحث على الأفاق المستقبلية لتنميتها ، حيث اعتمدت من خلالها على المنهج الوصفي التحليلي لأجل تحديد العوائق التي تقف أمام تطور التسيير و الفرص المتاحة ، و قد بينت النتائج ضرورة تعزيز استقلالية البلدية من الناحية المالية ، و البحث عن آليات جديدة متطورة و جديدة للتمويل و بذل المزيد من الجهود و تحقيق التنمية48 .

6. **خبيطي خضير، ومونه يونس 2016 , آفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ipsas ودورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري ،** تهدف الدراسة الى توضيح واقع المحاسبة العمومية في الجزائر، و دورها في تحقيق التطوير و التنمية من خلال تبني معايير ipsas ، حيث اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال قراءة ملفات المالية المحاسبية ، لاستخلاص النتائج الموضحة لأن المحاسبة العمومية

46 – بلال عوالي، " آليات الرقابة المالية القبلية كأداة فعالة في تسيير صرف النفقات العمومية للبلديات "، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 6، العدد 1، البليدة، 2015 .

47 – سايه ، عمر،" تسيير الموارد المالية للبلديات بالجزائر بين الواقع والآفاق" ، ملحقة مغنية، 2015

48 – محمدي صبيحة، " تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق" ، أطروحة دكتوراه، 2016

الحالية لم تلبي لحد الآن احتياجات المستخدمين ، و من ناحية أخرى فان أهميتها تظهر من خلال الشفافية المعتمدة فيها[49].

7. **دويابي نضيرة ، و براهمي بوطالب 2018 , إشكالية ضعف الموارد المالية للبلديات ،** تستهدف الدراسة توضيح التحديات المواجهة المعترضة للحكم المحلي للبلديات ، حيث انتهجت الأسلوب التحليلي في دراسة المعطيات ، و محاولة إيجاد الحلول المناسبة للتخلص من المشكلة و القضاء عليها ، فأظهرت نتائج الدراسة ضرورة بذل مزيد من الجهود لتطوير المالية المحلية للبلدية و تنميتها لزيادة الموارد و التسيير الرشيد لها ، و التعامل معها بفعالية50 .

8. **بالعجال امعمر، وبقوزي صادق2019، التسيير المالي للبلدية في التشريع الجزائري ،** تهدف الدراسة الى توضيح الدور الفعال لميزانية البلدية في مدى نجاح التسيير المالي للبلديات في الدولة الجزائرية ، حيث استعانت الدراسة بالمنهج التحليلي الذي يبين الفرق بين مصدر التمويل و طريقة التسيير و التنفيذ للبلدية ، لتظهر نتائج الدراسة أن التسيير المالي و المحاسبي للبلدية يعتمد أساسا على الميزانية المعمول بها في البلدية إضافة الى بعض الخصوصيات التي تعتمدها هذه الأخيرة في مجال التنفيذ51 .

9. **واقع النظام المالي و المحاسبي لمالية الجماعات المحلية 2019،** تتطلع الدراسة الى تسليط الضوء على حقيقة التسيير المالي و المحاسبي لمالية الولاية تبعا لما تتضمنه مدونة الحسابات في ظل الإجراءات القانونية ، و ذلك من خلال انتهاج الأسلوب التحليلي لاستخراج اهم النتائج المتعلقة بالدراسة ، أظهرت النتائج

---

49 – خبيطي خضير، ومونه يونس، " آفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ipsas ودورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري " ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمحاسبية، المجلد2، العدد1، الجزائر2016.

50 – دويابي نضيرة، وبراهمي بوطالب،" إشكالية ضعف الموارد المالية للبلديات"،les institutions et le développement ، المجلد4، العدد1، قالمة،2018.

51 – بالعجال امعمر، وبقوزي صادق، " التسيير المالي للبلدية في التشريع الجزائري" ، مذكرة ماستر في القانون العام الاقتصادي، ورقلة، 2019 .

التسيير المحاسبي لولاية سطيف يتسم بالتعقيد و الغموض و هو ما يعيق التطور و النمو، مما يتطلب الانتقال الى تبني معايير محاسبية يسيرة و مرنة ضمن القطاع العمومي52.

10. **صاولي باسم2019 ، واقع التسيير المالي للجماعات المحلية (البلديات) في الجزائر،** تستهل الدراسة تقديم عامل حول أسلوب تسيير الموارد المالية للبلدية و مدى أهميته في حماية الأموال العامة وتحقيق المنفعة ، حيث اعتمدت في ذلك على المنهج التحليلي لأجل توضيح النتائج التي أظهرت ضرورة وجود جهاز اداري يتميز بالقوة و الكفاءة العالية للنهوض بالبلدية في جميع المجالات ، إضافة الى خلق المزيد من المصادر المالية للبلدية53.

11. **أحمد بورزق 2021 ، أهم الموارد المالية في الجزائر من خلال قانون البلدية11 -10 و دورها في التنمية المحلية** ، تتطلع الدراسة إلى ابراز مدى دور التنمية المحلية في تحقيق الاستقرار و الأمن داخل الدولة في الجانب الاقتصادي و السياسي ، من خلال المنهج الوصفي التحليلي لأجل استخلاص النتائج ، فقد أظهرت أن كل القوانين الموجودة داخل الدولة تمكن من تحقيق التنمية على المستويات المحلية للبلدية أو الولاية.54

12. **بلميلود و آخرون 2023 ، التسيير المحاسبي في البلديات** ، تهدف الدراسة الى التعرف على ماهية المحاسبة العمومية إضافة الى الاعوان المعنيين بها و بتنفيذها ، مع توضيح الطرق المعتمدة في التسيير المحاسبي في ضبط الإيرادات و ترشيد النفقات في الهيئات العمومية الجزائرية ، و طرق تنفيذ الميزانية داخل البلدية ، و قد استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي لعرض المعلومات و توضيحا ، لتظهر نتائج الدراسة الدور المهم للمحاسبة العمومية داخل البلدية في تنظيم الوظائف و اعداد الميزانية55.

52 – دون مؤلف ،" واقع النظام المالي والمحاسبي لمالية الجماعات المحلية " ، سطيف،2019 .

53 – صاولي باسم، " واقع التسيير المالي للجماعات المحلية (البلديات) في الجزائر"، مذكرة ماستر في الإدارة المالية، قالمة، 2019 .

54 – أحمد بورزق، " أهم الموارد المالية في الجزائر من خلال قانون البلدية11-10 ودورها في التنمية المحلية، الجزائرية" ، 2021 .

55 – بلميلود وآخرون، " التسيير المحاسبي في البلديات " ، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2023 .

13. **عراشي ميهوب ، و زريق عمر2024 ، تطبيق نظام المحاسبة العمومية على أساس الاستحقاق في البلديات : بين الواقع و التنظير ،** تهدف الدراسة الى توضيح مدى سعي البلديات الجزائرية الى تطوير الأنظمة المالية الخاصة بها لأجل تحقيق التنمية ، حيث انه من خلال المنهج التحليلي ، فقد أظهرت النتائج الدور الفعال للمحاسبة العمومية في تنويع مصادر البلدية , لضمان كفاية الاعتمادات المالية لميزانية البلدية و تحقيق التنمية المحلية56.

14. **آليات تمويل الجماعات المحلية في ظل التسيير العمومي الحالي و ضرورات التحديث : دراسة حالة عينة من البلديات 2015–2019 ،** تتطلع الدراسة الى تحليل واقع التمويل في الجماعات المحلية في الجزائر، والتطلعات المستقبلية لها ، حيث تناولت في ذلك المنهج التحليلي و الوصفي من خلال قراءة الأوضاع المالية لعينة من البلديات التي تم اختيارها ، حيث أوضحت النتائج ضرورة تطوير النظام المالي و المحاسبي لأجل تحقيق النمو و التطور للبلديات محل الدراسة57.

II. ميزانية البلدية

1. **فاطمة مفتاح 2012 ، دور العنصر البشري في تحسين أداء ميزانية الجماعات المحلية ،** تهدف الدراسة الى ابراز دور الجماعات المحلية في تسهيل حياة الأفراد و المجتمعات ، غير أنه لوحظ تهاون كبير في المهام بسبب سوء تسيير العاملين بها ، حيث أظهرت الدراسة من خلال تبنيها للمنهج التحليلي ، تعتمد ميزانية

56 – عراشي ميهوب، وزريق عمر،" تطبيق نظام المحاسبة العمومية على أساس الاستحقاق في البلديات: بين الواقع والتنظير" ، مجلة أبحاث، المجلد9، العدد2، المسيلة2024 .

57 – دون مؤلف، " آليات تمويل الجماعات المحلية في ظل التسيير العمومي الحالي وضرورات التحديث: دراسة حالة عينة من البلديات " 2015–2019، أطروحة دكتوراه، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر3، دون سنة .

البلدية على وجه عام على المحاسب العمومي و الآمر بالصرف ، و من الضروري تحسين أدائهما لحسن سير الميزانية58.

2. **زين العابدين جليل2012 ، تحضير و تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية و الإجراءات المتخذة لتحسين الموارد المالية لها ،** تتطلع الدراسة الى ابراز دور الجماعات المحلية في تحقيق النمو و التطور، مع التطرق الى التحديات التي تواجهها ، و من خلال اعتماد الدراسة على المنهج التحليلي عن طريق قراءة و تحليل القوانين المتعلقة بميزانية البلدية ، مع تقييم القوانين لتطوير الموارد المالية ، و أظهرت نتائج الدراسة مدى ضرورة زيادة الجهود و تظافرها لتنمية الموارد المالية بغرض التغلب على الأعباء المتزايدة في الجماعات المحلية و تحقيق التنمية[59].

3. **عمار مرزوقي 2012 ، تحضير و تنفيذ ميزانية البلدية ،** تهدف الدراسة الى توضيح و إبراز أهمية الجماعات المحلية في اللامركزية الدولية ، و التعرف على اهم المفاهيم المتعلقة بإعداد الميزانية فيها ، حيث اعتمدت الدراسة في ذلك على المنهج الاستقرائي ، و الوصفي التحليلي لأجل دراسة الإجراءات التي تتعلق بكيفية اعداد ميزانية البلدية ، و قد أوضحت الدراسة أن أهمية تقييد العمليات القائمة بالبلدية تعود أساسا الى المجلس الشعبي المنتخب ، و تظهر من خلال الشفافية و حسن التسيير في البلدية60.

4. **محمد رحموني 2013 ، مصادر مالية ميزانية البلدية في التشريع الجزائري ،** تهدف الدراسة الى توضيح أهم المصادر المالية التي تعتمدها البلدية ، لتطوير إيراداتها و قضاء ما عليها من التزامات ، حيث و عن طريق المنهج الوصفي ، الذي اعتمد على دراسة معطيات البلدية ، فقد توصلت الدراسة الى أن المصادر التمويلية

58 – فاطمة مفتاح، " دور العنصر البشري في تحسين أداء ميزانية الجماعات المحلية، المجلة الجزائرية للمالية العامة "، المجلد2، العدد1، معسكر، 2012 .

59 – زين العابدين جليل، " تحضير وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية والإجراءات المتخذة لتحسين الموارد المالية لها " ، المراجعة المالية الجزائرية، المجلد2، العدد1، 2012 .

60 – عمار مرزوقي،" تحضير وتنفيذ ميزانية البلدية "، المراجعة المالية الجزائرية، المجلد2، العدد1، 2012 .

للبلدية كثيرة و متنوعة ، لكن عدم استغلالها بشكل جيد ، و عدم التعامل معها بجدية يبقى عائقا لازال يتطلب البحث كثيرا[61].

5. **يامة ابراهيم 2016 ، مدى فاعلية مصادر مالية ميزانية البلديات في تحقيق التنمية على المستوى المحلي ،** تهدف الدراسة المنهج التحليلي الذي قامت به لمالية بلدية تلمسان الدور الأساسي للبلدية في التنمية الاقتصادية عن طريق مصادر البلديات الجبائية و غير الجبائية الذي يمولها ، حيث أظهرت نتائج الدراسة أنه المصادر المالية العديدة للبلديات لم تتمكن من تحقيق النسبة الكاملة من التمويل ، فمعظم البلديات في الوطن تعاني من العجز المالي في آخر السنة ، هذا ما يلزمها الاستعانة بإعانات الدولة للقضاء و تسديد النفقات ، مما يسبب لها مشكل في تحقيق التنمية محليا.62 .

6. **بن عامر زبير 2018 ، دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية البلدية في الجزائر،** تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على مدى أهمية المصادر الخارجية للبلدية في تمويل الميزانية ، في جانبي النفقات و الايرادات و عن طريق المنهج التحليلي ، فقد توصلت الدراسة الى أن المصادر الخارجية الخاصة بتمويل الجماعات المحلية و المتمثلة في صندوق التضامن و الضمان له دور كبير جدا من ناحية التسيير و كذا التجهيز63.

7. **حمدي معمر2018 ، إصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية ،** تتطلع الدراسة الى ابراز دور و مساهمة الجباية المحلية في منح الدعم المالي للبلدية ، من

61 – محمد رحموني،" مصادر مالية ميزانية البلدية في التشريع الجزائري" ، مجلة القانون والمجتمع، المجلد1، العدد1، أدرار،2013 .

62 – يامة إبراهيم، " مدى فاعلية مصادر مالية ميزانية البلديات في تحقيق التنمية على المستوى المحلي" ، تلمسان، 2016.

63 – بن عامر زبير،" دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية البلدية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد10، العدد02، سطيف2018

خلال ترشيد النفقات فيها وزيادة الإيرادات ، و قد اعتمدت في ذلك على المنهج التحليلي ، حيث أظهرت نتائج الدراسة مواجهة البلديات الجزائرية مجموعة من الصعوبات بسبب العجز المالي بها64 .

8. **بلقليل نور الدين ، بيصار عبد الحكيم2019 ، دور الرقابات المالية المسبقة الممارسة على البلديات في ترشيد نفقات ميزانية البلدية** ، تهدف الدراسة إلى ابراز دور الرقابات المالية للبلدية ، فقد استعانت بالمنهج الوصفي التحليلي لغرض الوصول الى الخلاصة الموضحة لما تهدف اليه ، حيث توصلت الدراسة الى نتيجة توضح ان التسيير الأمثل للموارد يحتاج الى الرقابة الصارمة للإدارة قبليا و بعديا بغرض الحفاظ على المال العام و بلوغ الأهداف.65

9. **عامر بن زبير2014–2019 ، دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية ، لأجل توضيح أهمية البلدية في تمويل التنمية المحلية عن طريق الدراسة التحليلية لبلدية عين تسرة** ، و عن طريق دراسة مختلف الجوانب التي لها صلة بالتنمية المحلية و المصادر الممولة لها من ميزانية البلدية و المصادر الخارجية ، فقد أوضحت الدراسة أن البلدية تساهم في نمو وتطور التنمية المحلية بجزء صغير ، أما ما تبقى فيتم عبر مخططات التنمية البلدية و إعانات صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية.66 .

10. **سكوتي خالد2020 ، دور المحاسب العمومي في مراقبة الميزانية ،** تهدف الدراسة الى ابراز الدور المهم الذي يقوم به المحاسب العمومي في مراقبة ميزانية البلدية وانجازها ، وقد استعانت الدراسة بالمنهج التحليلي لاستخلاص النتائج، لهذا أوضحت في الأخير أن المحاسب يعمل على مراقبة تحصيل الإيرادات وتسديد

64 – حمدي معمر، " إصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية" ، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد4، العدد2، شلف،2018 .

65 – بلقليل نور الدين، بيصار عبد الحكيم، " دور الرقابات المسبقة الممارسة على البلديات في ترشيد نفقات ميزانية البلدية" ، المسيلة، 26 ديسمبر2019 .

66 – عامر بن زبير، " دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية" ، دراسة حالة بلدية عين تسرة، برج بوعريريج، 2014– 2019.

النفقات وهي المرحلة الرابعة من مراحل تنفيذ الميزانية على عكس الرقابة التي يقوم بها الآمر بالصرف التي تجعل مهامه تتصف بأهمية كبيرة والتي تمثل المرحلة الأخيرة من مراحل تنفيذ النفقات.67

11. **بيصار عبد المطلب2021 ، دور أعوان المحاسبة العمومية في فعالية تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية ،** تتطلع الدراسة الى توضيح أهمية الأعوان المحاسبيين للجماعات المحلية في تنفيذ وتسيير ميزانيتها عمليا تبعا للمنهج العلمي المتبع ، و قد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي ، لتستخلص في النتيجة أن الميزانية لا تقوم دون وجود كل من الآمر بالصرف و المحاسب العمومي من ناحية الرقابة و التنفيذ68 .

12. **شيماء عين قوير2021 ، ميزانية البلدية في القانون الجزائري ،** تهدف الدراسة الى اسقاط الضوء و التركيز على ميزانية البلدية في القانون الجزائري ، مع اهم الآليات المعمول بها في الرقابة الأولية عليها ، و عن طريق المنهج التحليلي الذي قام بقراءة و وصف النصوص و التشريعات التنظيمية الخاصة بميزانية البلدية ، فقد توصلت النتائج الى ان الدقة تعد من بين الشروط الأساسية لإعداد ميزانية البلدية مع توفر الحلول الموضوعة من قبل المشرع اثناء إيجاد الصعوبات69 .

13. **بن قدور آمال، و عسالي صباح2022، دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية،** تسعى الدراسة الى توضيح أهمية الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية خلاصة البلدية، وذلك من خلال

67 – سكوتي خالد، " دور المحاسب العمومي في مراقبة ميزانية البلدية "، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد09، العدد03، 2020، ص91-104.

68 – بيصار عبد المطلب ، " دور أعوان المحاسبة العمومية في فعالية تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية" ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد12، العدد2، 2021 .

69 – شيماء عين قوير، " ميزانية البلدية في القانون الجزائري" ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم2021 .

تقليص النفقات وزيادة الإيرادات فيها، ومن خلال المنهج التحليلي الذي تبنته الدراسة، فقد توصلت الى أن للسياسات الضريبية للجباية المحلية دور كبير في حل مشاكل الجماعات المحلية70 .

14. **عز الدين مسعودي و عبد السلام بادحان 2022 ، ميزانية البلدية و دورها في التنمية المحلية وفق التشريع الجزائري ،** تهدف الدراسة الى توضيح أهمية ميزانية البلدية في بلوغ الهدف و هو تحقيق التنمية المحلية تبعا لما يتطلع التشريع الجزائري ، و قد استعانت الدراسة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي الذي كان من خلال استقراء وثائق بلدية أدرار، لتظهر النتائج ان ميزانية البلدية تلعب دورا جوهريا في زيادة النشاط و تحسين السياسا ت، إضافة الى ضرورة تحسين آليات الرقابة لحماية المال العام71 .

15. **دلوم فتحي، و بن قسمية قسمية 2022 ، اعداد و تنفيذ ميزانية البلدية و الرقابة عليها** ، تتطلع الدراسة الى البحث و استقراء أهم الإجراءات والطرق التي من خلالها يتم اعداد وتنفيذ ميزانية البلديات، خاصة بلدية المسيلة والتي كانت محل الدراسة، ، حيث استعانت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، في عملية دراسة وتحليل وثائق اعداد الميزانية للبلدية محل الدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التحديات التي تعترض البلدية من نقص المؤهلات، وصعوبة تحويل المبالغ حسب القانون، تعد من بين المشكلات التي تعرقل الاعداد السليم للميزانية72 .

16. **سالمي عبد الوهاب2023، آليات وقواعد اعداد ميزانية البلدية،** تهدف الدراسة الى اسقاط الضوء على القواعد والشروط التي من الواجب التقيد بها ومراعاتها أثناء اعداد ميزانية البلدية ، و قد تم اعتماد المنهج التحليلي خلال الدراسة ، من خلال استقراء الوثائق الخاصة ببلدية المسيلة و دراستها مفصلا ، لتظهر

70 – بن قدور آمال، و عسالي صباح، " دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية" ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد15، العدد4، الجلفة2022 .

71 – عز الدين مسعودي وعبد السلام بادحان ، " ميزانية البلدية ودورها في التنمية المحلية وفق التشريع الجزائري "، جامعة أدرار، 2022 .

72 – دلوم فتحي، وبن قسمية قسمية، " اعداد وتنفيذ ميزانية البلدية والرقابة عليها"، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022 .

النتائج الدراسية حول مدى أهمية الاستقلال المالي و الإداري للبلديات و الدور الذي يلعبه إضافة الى تنوع و تعدد الإيرادات و كذا النفقات ، و كيفية ترتيبها من خلال القوانين الدولية القائمة73 .

17. **تربح محمد ، و غنومات مختار 2023، إجراءات اعداد و تنفيذ موازنة البلدية ،** تهدف الدراسة الى التعرف على اهم الطرق المعمول بها في كيفية اعداد و تنفيذ ميزانية البلدية ، مع التركيز على الأعوان القائمين عليها و مهامهم ، حيث تم انتهاج الأسلوب التحليلي لدراسة التغيرات و المستجدات القائمة ببلدية عن طريق الدراسة التطبيقية فيها ، لتظهر نتائج الدراسة الدور البارز الذي يلعبه الأعوان المكلفين بإعداد و تنفيذ ميزانية البلدية ، إضافة الى تنوع المصادر الخاصة بالايرادات و المصروفات للبلدية محل الدراسة تجعلها مميزة عن غيرها74 .

- ✓ **أوجه التشابه و الاختلاف:**

من خلال ما تم التطرق اليه في الدراسات السابقة لموضوع التسيير المالي و المحاسبي للجماعات المحلية ، اذ تم تقسيمها الى جزئين ، **الجزء الأول** تناول التسيير المالي و المحاسبي للبلدية ، حيث اتفقت دراسات سالم شباب ، و بن سالم ليلى ، و بلال عوالي على أن للمحاسبة العمومية دور جد مهم في ترشيد النفقات و زيادة الإيرادات و تحقيق النمو و التطور للبلدية ، إضافة الى أن دراسات عراشي موهوب ، و أحمد بورزق اتفقت حول ضرورة تلاحم و تظافر الجهود و بذلها لتحقيق التنمية المستدامة ، مع التقيد بالشروط و القوانين المتعلقة بالبلدية ، و قد اختلفت عنها بقية الدراسات حول نقطة تتمثل في كون المحاسبة العمومية الحالية توفر تنوع في المصادر التي تمنح مزيدا من الإيرادات للبلدية التي تساعدها في النمو، فبعضها أثبتت العكس .

73 – سالمي عبد الوهاب، " آليات وقواعد اعداد ميزانية البلدية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية "، المجلد8 ، العدد2، المسيلة2023 .

74 – تربح محمد، وغنومات مختار، " إجراءات اعداد وتنفيذ موازنة البلدية "، جامعة ابن خلدون، تيارت .2023 .

أما **الجزء الثاني** فقد تناول مالية البلدية ، حيث اتفقت كل من تربح محمد و سكوتي خالد و بلقليل نور الدين في هذا الجزء على ميزانية البلدية لا تقوم الا بوجود كل الأعوان المكلفين بإعدادها و ما لهم من دور فعال في تطوير البلدية ، كما اتفقت دراسات شيماء عين قوير ، و بيصار عبد المطلب على أن صندوق الضمان و التضامن هو من بين وسائل التمويل الخارجية لها ، و لم تختلف بقية الدراسات في ذلك .

III. الفجوة العلمية

من خلال أوجه التشابه والاختلاف للدراسات ، نلاحظ ان الدراسة الحالية " **التسيير المالي و المحاسبي للجماعات المحلية** " على اتفاق مع سابقيها في موضوعها العام و هدفها الرئيسي ، حيث تم ايجاد عدد معتبر من الباحثين للموضوع ، و تكملة للدراسات السابقة فان هذه الدراسة تهدف الى تنمية و زيادة أهمية التسيير المالي و المحاسبي لأجل تسيير و تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية ، و ضرورة تظافر الجهود لتحقيق النمو والتطور ، إضافة الى ما يلعبه الاعوان المكلفين بتحضير ميزانية البلدية ، و تتخذ الدراسة من الاقتصاد الوطني الجزائري مجال لتحديد الاتجاه بين المتغيرين (التسيير المالي و المحاسبي ، ميزانية البلدية) ، غير أنه يلاحظ وجود اختلاف في بعض الجوانب يمثل الفجوة العلمية الخاصة بالدراسة و هي :

- ✓ **حداثة فترة الدراسة 2022 – 2024**
- ✓ **الاعتماد على المنهج التحليلي للدراسة**

أهم الموارد المالية في الجزائر من خلال قانون البلدية11-10 و دورها في التنمية المحلية ، متغير رئيسي تغاضت عنه الدراسات ما عدا دراسة أحمد بورزق2021 .

خلاصة الفصل :

في الأخير بعدما تم تحليل الدراسات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة ، و بعد أن تم التعرف على المجالين الزماني و المكاني لها ، و تحليل أهدافها و مناهجها ، و استنتاج خلاصات جل منها ، فقد تم استنتاج فكرة موحدة رئيسية و شاملة و هي أن التسيير المالي و المحاسبي يؤدي دورا مهما لدراسة و إنجاز ميزانية الجماعات المحلية خاصة البلدية ، غير أنه يعاني من بعض التحديات المتمثلة في العجز المالي ، و التي تتطلب مزيدا من الجهود للتغلب عليها ، و لم تختلف في أن التسيير المالي و المحاسبي له دور فعال في تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تسعى الدولة والجماعات المحلية الى تحقيق التنمية وهذا بغية رفع المستوى المعيشي للمواطنين في مختلف المجالات ،لكن التنمية ليست بهذه السهولة وإنما هي عملية تتطلب تضافر جهود جميع الجهات ،مركزية ،جماعات محلية وخاصة المواطنين والمجتمع المدني. وبالتالي لا يمكن اعتبار التنمية المحلية استثمارا اقتصاديا هدفه الربح بل هي عملية ناتجة عن التخطيط المسبق الذي تقوم به مختلف المصالح المعنية وفق معايير معينة.

فالبلدية تعد الركيزة الاساسية لتحقيق التنمية من خلال الحفاظ على المال العام وتلبيه احتياجات ورغبات المواطنين وتحديد كل من الايرادات والنفقات في ميزانية مستقلة وفقا لما ينص عليه القانون .

وخلال دراستنا تعرضنا الى تحليل واقع التسيير المالي و المحاسبي لميزانية الجماعات المحلية (البلديات) في الجزائر، حيث تطرقنا الى ماليه البلدية و انواع الرقابة داخل البلدية و كما و ضحنا كافة التقنيات المعتمدة في التسيير المالي والمحاسبي للجماعات المحلية سواء تعلق الامر بالميزانية أو مختلف الإجراءات المحاسبية الاخرى.

لقد كان غرضنا الاساسي وهدفنا من ذلك هو الإلمام قدر الإمكان بجوانب الإشكالية المطروحة في مقدمة الدراسة.

أم الجانب التطبيقي الذي تم إنجازه بمقر بلدية الرمشي قد أعطى نظرة شاملة حول ميزانية البلدية سواءا من ناحية اعدادها أو تنفيذها , مما جعلنا نتوصل الى النتائج التالية :

- المستويات العلمية المتدنية للمنتخبين المحليين و عدم كفاءة الإدارة المحلية و ذلك لقلة الخبرة و التكوين والتحكم في التكنولوجيا .
- مشكل التمويل نتيجة التنمية المحلية الناقصة و الغير كاملة .
- إن الملاحظ في ميزانية التجهيز للجماعات المحلية في الجزائر ، يلاحظ أن المشاريع المقيدة في هذا القسم عبارة عن مشاريع تهيئة جوارية ، تغيب فيها المشاريع الاستثمارية ذات المردودية الاقتصادية و المالية . على عكس

الجماعات المحلية للعديد من الدول التي تجد لها شركات ومؤسسات ذات مردودية مالية مما يجعلها مستقلة تماما عن مالية الدولة.

– كثرة العمليات المحاسبة والقوائم المالية جعلها صعوبة قراءة محتواها وفهم مضمونها مما أبعدها عن المرونة والشفافية.

– اعتمادها الهيئات الرقابية للتسيير المالي للجماعات المحلية على الجانب المشروعية أي القانوني و إهمالها لجانب الملائمة .

– عدم تسجيل بعض ممتلكات البلدية كالعقارات و المنقولات في أي جانب من جوانب المحاسبة هذا لا يساعد على معرفة الوضعية المالية الحقيقية , و بالتالي يعتبر جانب مالي ضخم غير مأخوذ بالحسبان .

ومن خلال مجموعة النتائج و الحقائق المتوصل إليها يمكننا إدراج بعض التوصيات .

التوصيات:

– يجب إعادة النظر في قانون الانتخابات و إصلاح قانون الجماعات المحلية .

– تعزيز الرقابة الداخلية على العمليات المالية و الإدارية للجماعات المحلية .

– تحسين إدارة النفقات و تعزيز الارادات من اجل تحصيل الضرائب و الرسوم و تخصيص الموارد للجماعات المحلية.

– تطبيق التكنولوجيا المالية لتحسين الكفاءة و الفعالية و ذلك وفق متطلبات الوقت الراهن و ما يتعلق برقمنة المعلومات المالية.

– الاهتمام بالمشاريع ذات الطابع إنتاجي من أجل توفير مردود مالي يجعلها في غنى عن انتظار إعانات الدولة.

– الإسراع بتطبيق محاسبة الحقوق العينية و ذلك بتحديث المخطط المحاسبي للدولة (مدونة الخزينة) بما يتماشى و معايير المحاسبية الدولية في القطاع العام .

الملخص :

التسيير المالي و المحاسبي لميزانية الجماعات المحلية هو عملية إدارة الموارد المالية بطريقة فعالة و شفافة , و يشمل التخطيط و التنظيم و الرقابة المالية .كما يهدف إلى ضمان الشفافية و الفعالية في استخدام الموارد المالية و دعم اتخاذ القرارات المالية السليمة . و يتطلب تطوير النظم المالية و المحاسبية , و تدريب الموظفين , و تطبيق التكنولوجيا .

– **الكلمة الافتتاحية** : التسيير المالي و المحاسبي للجماعات المحلية

Résumé

La gestion financière et comptable du budget des collectivités locales est un processus de gestion des ressources financières de manière efficace et transparent. Elle comprend la planification, l'organisation et le contrôle financiers .elle vise à garantir la transparence et l'efficacité dans l'utilisation des ressources financières, et à soutenir la prise de décisions financières éclairées .elle nécessite le développement de systèmes financiers et comptables, la formation des employés et l'application de technologies financières.

قائمة المراجع و المصادر

قائمة المراجع و المصادر:

المواد القانونية :

– المادة176 من القانون رقم11-10 المؤرخ في22 يونيو2011 المتعلق بالبلدية، العدد37

- المادة 15 من الدستور المؤرخ في 08 ديسمبر1996، العدد76.

- المادة 180 من القانون رقم11-10 المؤرخ في20رجب1432الموافق22

جوان2011، يتعلق بالبلدية.

- المادة 05 من المرسوم التنفيذي09- 374 .

- المرسوم صادر في : 09/21/ 1888 المتمم لقرار الصادر بتاريخ 09/01/ 1879

الجرائد الرسمية

- الجريدة الرسمية، قرار وزاري مشترك06 يناير2014، يحدد إطار ميزانية البلدية ويضبط عنوان ورقم وتقسيمات الأبواب والحسابات، العدد23.

- الجريدة الرسمية، المادتين07 و 08 من المرسوم التنفيذي 12-327 المؤرخ في04سبتمبر2021، يحدد شكل ميزانية البلدية ومضمونها، عدد49.

- الجريدة الرسمية ، المادة02 من المرسوم التنفيذي 09-374 المؤرخ في 16نوفمبر 2009، المعدل بالمرسوم 92-414 المؤرخ في 14ديسمبر 1992، والمتعلق بالرقابة السابقة للنفقات الملتزم بها العدد07 .

- الجريدة الرسمية المادة180 من قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 22 يونيو2011 يتعلق بالبلدية ، العدد37.

- الجريدة الرسمية ، المادة02 أمر رقم 95- 20 , المؤرخ في 17 جويلية 1995 ، المتعلق بمجلس المحاسبة ، العدد 39.

المجلات :

- مجلة صوت القانون مجلة سداسية دولية علمية محكمة تصدر عن مخبر نظام الحالة المدنية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، العدد 03، 2017 .

الدراسات الأجنبية

-Cherif Rahmani, "les Finance des communes Algériennes, casba édition, Alger, Algérie,2002.

-Jaqu Mognt : les comptables publiques, L.G.G.J. paris, 1995.

-Raymond Muzllec, "Finances Publiques", 5eme étidion Sirey, France, 1986.

-Michel Bouvier, ChistimeEsclassan, Jean Pierre Lassale, "Finances Publiques", 5eme étidion L ,G,I,D , Paris1993.

- M,Alizaine, Les Finances Publiques Locales : Analyse et Perspectives d'une économie en Transitio L'Algérie, Thème Doctoral, Faculté des Sciences économiques et de Gestion, Alger1999.

الدراسات العربية:

- علي زعدود ، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة 4، 2011 .

- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، المالية العامة ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة 2003 .

– بن نوبة الحاج ، مفهوم التوازن المالي لميزانية البلدية ، مذكرة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر2016.

- عبد الحميد مرغيث ، أساسيات المحاسبة العمومية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل الجزائر2015.

– محمد أمين عودة، ادارة المشروعات العامة، القضايا والاستراتيجيات، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الثانية2009 .

– إبراهيم بن داود ، الرقابة المالية على النفقات العامة بين الشريعة الإسلامية و التشريع الجزائري ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة 2011 .

- محمد الصالح فيننش ، الرقابة على تنفيذ النفقات العمومية في القانون الجزائري ، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر1 2012.

– كريمة ربحي، زهية بركان ، وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية ، الملتقى الدولي حول تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات ، جامعة سعد دجلب ، البليدة .

- عبد القادر موفق ، الرقابة المالية على البلدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2015.

- عبد القادر زوقار، الرقابة القبلية و البعدية على الصفقات العمومية في القانون الجزائري ، بن داود إبراهيم ، الرقابة المالية على النفقات العامة في القانون الجزائري و المقارن ، دار الكتب الحديث ، القاهرة 2010.

– الشريف رحماني ، أموال البلديات الجزائرية ، الاعتلال ، العجز، والتحكم الجيد في التسيير ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003 .

– هويدي عبد الجليل ، المالية العامة للحكم المحلي ، دار الفكر العربي ، مصر، 1990 .

– يونس منصور ميلاد ، مبادئ المالية العامة ، الشركة العامة للورق والطباعة ، ليبيا ، 1988 .

– وقاد أحمد ، عمليات الميزانية و عمليات الخزينة ، مذكرة نهاية السنة ، المدرسة الوطنية للإدارة ، 2005– 2006 .

- سهام شباب ، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية ، مجلة البدر، المجلد 5، العدد1، معسكر، 2013 .

- بن سالم ليلى، تسيير المالية العمومية المحلية ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تيارت ، 2014 .

- بلال عوالي ، آليات الرقابة المالية القبلية كأداة فعالة في تسيير صرف النفقات العمومية للبلديات ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، المجلد 6 ، العدد 1، البليدة ، 2015 .

- سايه ، عمر، تسيير الموارد المالية للبلديات بالجزائر بين الواقع و الآفاق، ملحقة مغنية ، 2015 .

- محمدي صبيحة ، تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق ، أطروحة دكتوراه ، 2016 .

- خبيطي خضير، ومونه يونس ، آفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ipsas و دورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية و لمحاسبية ، المجلد2 ، العدد1، الجزائر2016 .

- دويابي نضيرة ، و براهمي بوطالب ، إشكالية ضعف الموارد المالية للبلديات ، les institutions et le développement ، المجلد4 ، العدد1، قالمة،2018 .

- بالعجال امعمر، وبقوزي صادق ، التسيير المالي للبلدية في التشريع الجزائري ، مذكرة ماستر في القانون العام الاقتصادي ، ورقلة ، 2019 .

- دون مؤلف ، واقع النظام المالي و المحاسبي لمالية الجماعات المحلية ، سطيف ،2019 .

- صاولي باسم ، واقع التسيير المالي للجماعات المحلية (البلديات) في الجزائر، مذكرة ماستر في الإدارة المالية ، قالمة ، 2019 .

- أحمد بورزق ، أهم الموارد المالية في الجزائر من خلال قانون البلدية11-10 و دورها في التنمية المحلية ، الجزائرية ، 2021 .

- بلميلود و آخرون ، التسيير المحاسبي في البلديات ، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج ، 2023.

- عراشي ميهوب ، وزريق عمر، تطبيق نظام المحاسبة العمومية على أساس الاستحقاق في البلديات: بين الواقع والتنظير، مجلة أبحاث، المجلد9، العدد2، المسيلة2024،

- دون مؤلف، آليات تمويل الجماعات المحلية في ظل التسيير العمومي الحالي وضرورات التحديث: دراسة حالة عينة من البلديات 2015-2019، أطروحة دكتوراه، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر3، دون سنة

- فاطمة مفتاح، دور العنصر البشري في تحسين أداء ميزانية الجماعات المحلية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد2، العدد1، معسكر، 2012

- زين العابدين جليل، تحضير وتنفيذ ميزانية الجماعات المحلية والإجراءات المتخذة لتحسين الموارد المالية لها، المراجعة المالية الجزائرية، المجلد2، العدد1، 2012.

- عمار مرزوقي، تحضير وتنفيذ ميزانية البلدية ، المراجعة المالية الجزائرية ، المجلد2 ، العدد1 ، 2012 .

- محمد رحموني ، مصادر مالية ميزانية البلدية في التشريع الجزائري ، مجلة القانون والمجتمع ، المجلد1، العدد1، أدرار،2013.

- يامة إبراهيم ، مدى فاعلية مصادر مالية ميزانية البلديات في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، تلمسان، 2016.

- بن عامر زبير ، دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل ميزانية البلدية في الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد10، العدد02، سطيف2018 .

- حمدي معمر، إصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية ، مجلة الاقتصاد والمالية ، المجلد4 ، العدد2 ، شلف ، 2018.

- بلقليل نور الدين ، بيصار عبد الحكيم ، دور الرقابات المسبقة الممارسة على البلديات في ترشيد نفقات ميزانية البلدية ، المسيلة ، 26 ديسمبر 2019.

- عامر بن زبير، دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية ، دراسة حالة بلدية عين تسرة ، برج بوعريريج ، 2014-2019 .

- سكوتي خالد ، دور المحاسب العمومي في مراقبة ميزانية البلدية ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد09 ، العدد03 ، 2020، ص91- 104.

- بيصار عبد المطلب ، دور أعوان المحاسبة العمومية في فعالية تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية ، المجلد12، العدد2، 2021 .

- شيماء عين قوير، ميزانية البلدية في القانون الجزائري ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم2021 .

- بن قدور آمال و عسالي صباح , دور الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية ، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، المجلد15، العدد4، الجلفة2022 .

- عز الدين مسعودي و عبد السلام بادحان ، ميزانية البلدية و دورها في التنمية المحلية وفق التشريع الجزائري ، جامعة أدرار، 2022.

- دلوم فتحي و بن قسمية قسمية ، اعداد و تنفيذ ميزانية البلدية و الرقابة عليها ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2022.

- سالمي عبد الوهاب ، آليات وقواعد اعداد ميزانية البلدية ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية ، المجلد8 ، العدد2 ، المسيلة 2023 .

- تربح محمد، و غنومات مختار ، إجراءات اعداد و تنفيذ موازنة البلدية ، جامعة ابن خلدون ، تيارت2023 .

الفـــهـرس

شكر و عرفان

الاهداء

مقدمة

الفصل الأول : التسيير المالي و المحاسبي للبلدية 07

تمهيد.....08

I- عمومات حول مالية البلدية.....08

1- تعريف ميزانية البلدية و خصائصها 08-09

2- مبادئ ميزانية البلدية و أنواعها 10

3- خطوات تنفيذ ميزانية البلدية 12

I. الرقابة المتعلقة بميزانية البلدية 15

1- مفهوم الرقابة على ميزانية البلدية و أهدافها 15-16

2- جهاز الرقابة على ميزانية البلدية 17

3- اختصاص و صلاحية مجلس المحاسبة.....20

II. واقع التصنيف المالي و المحاسبي للبلدية 22

1- التصنيف المالي للبلدية 22

2- التصنيف المحاسبي للبلدية 26

3- مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف و المحاسب العمومي.....27

خلاصة الفصل الأول 30

الفصل الثاني : دراسات سابقة 31

تمهيد.....32

I- التسيير المالي و المحاسبي للبلدية 33

II- ميزانية البلدية 37
III- الفجوة العلمية 43
خلاصة الفصل الثاني 45
خاتمة عامة..... 47
الملخص..... 49
قائمة المراجع و المصادر..... 51
الفهرس 57